

## لجنة السكان والتنمية

تقرير عن الدورة الثامنة والأربعين  
(١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ١٣-١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

عقدت الدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية في مقر الأمم المتحدة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ومن ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وكان موضوعها الخاص هو "بلوغ المستقبل الذي نريده: إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

ونظرت اللجنة في تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين (E/CN.9/2015/2)، الذي بين بتفصيل عمل المكتب في تنظيم الدورة.

ونظرت اللجنة في ثلاثة تقارير للأمين العام عن الموضوع الخاص للدورة. والتقرير الأول، وهو تقرير الأمين العام عن إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2015/3)، يقدم لمحة عامة عن التغيرات الديمغرافية التي يتوقع أن تحدث خلال السنوات الـ ١٥ القادمة ويناقش آثارها على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويبين التقرير أن أكبر التحديات وأكثرها أهمية يتمثل في التكيف مع عالم يبلغ عدد سكانه ٨,٤ بلايين نسمة يتوقون إلى تحقيق مستوى معيشة أفضل، وفي الوقت نفسه التقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبي للأنشطة البشرية على البيئة. وباستثناء أوروبا، حيث يتوقع أن ينخفض عدد السكان انخفاضاً طفيفاً، من المتوقع أن يزداد عدد السكان في جميع المناطق الرئيسية الأخرى بنسبة لا تقل عن ١٠ في المائة خلال السنوات الـ ١٥ القادمة. ويتوقع أن يحدث أسرع نمو للسكان في البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، مما يجعل من الصعب على الحكومات في هذه البلدان القضاء على الفقر وعدم المساواة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية، وتعزيز التغطية والمساواة في مجالي التعليم والنظم الصحية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وفي حين يتوقع أن يزداد عدد السكان في البلدان المنخفضة الدخل الأكثر انخفاضاً، يتوقع أن ينخفض عدد السكان في ٢٩ بلداً، يقع ٢١ منها في أوروبا. وسوف يؤدي معدل الخصوبة الأقل من معدل الإحلال، الذي يقترن أحياناً بالهجرة، إلى نمو سريع في نسبة الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة، مما سيثير شواغل بشأن الاستدامة المالية لبرامج الحماية الاجتماعية القائمة.

ويحدد تقرير الأمين العام أيضاً اتجاهات سكانية معينة على مدى السنوات الـ ١٥ القادمة تشكل تحديات خاصة بالنسبة للدول الأعضاء وللمجتمع الدولي. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يولد ٢,١ بليون طفل آخر في جميع أنحاء العالم، أغلبيتهم سيولدون في أفريقيا

وآسيا. ويشكل تزايد عدد الولادات تحديات خاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض التي تشهد معدلات مرتفعة فعلا في الفقر وسوء التغذية، وانخفاض مستويات التعليم، وضعف نظم الرعاية الصحية وارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع أن يبلغ حوالي بليون طفل سن الدراسة، وسيبلغ نحو ١,٩ بليون شاب الخامسة عشرة من العمر. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير نحو تعميم التعليم الابتدائي في الأعوام الـ ١٥ الماضية، يجب بذل مزيد من الجهود فقط للحفاظ على المستويات الحالية للالتحاق بالمدارس. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يزداد عدد النساء ممن هن في سن الإنجاب في جميع مناطق العالم، باستثناء أوروبا. ويؤكد التقرير أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يتطلب القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتعزيز تعليم الإناث، وكفالة حصول النساء على الوسائل المأمونة والفعالة لتنظيم الأسرة، وكذلك ضمان المساواة للمرأة في الوصول إلى سوق العمل والضمان الاجتماعي والعملية السياسية.

ويبرز التقرير أيضا أن كبار السن الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما أو أكثر، قد أصبحوا الآن الفئة العمرية الأسرع نموا في العالم، وسيشكلون نسبة متزايدة من سكان العالم. وبالإضافة إلى ذلك، كل الزيادة المتوقعة البالغة ١,١ بليون في عدد سكان العالم خلال السنوات الـ ١٥ المقبلة ستحدث في المناطق الحضرية. والاستجابة للنمو الحضري السريع تتيح فرصة هامة لتنفيذ خطة إنمائية طموحة تجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على التكيف ومستدامة. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن يزيد عدد المهاجرين الدوليين في السنوات الـ ١٥ المقبلة، وربما يضيف ١٥ مليون نسمة أخرى إذا استمرت الاتجاهات الحالية. وبغية تحقيق رفاه جميع المهاجرين وتسخير كامل إمكانات التنمية التي تنطوي عليها الهجرة، من الضروري إنشاء قنوات قانونية كافية للهجرة المنظمة والأمنة.

وفي الختام، يؤكد التقرير على أن مواصلة تنفيذ برنامج العمل، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتوقف على إنشاء شراكات جديدة وأقوى بمشاركة نشطة من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة. وتعزيز استراتيجيات وبرامج وسياسات التنمية القائمة على الأدلة والحقوق يتوقف على توافر بيانات عن السكان تكون دقيقة وموثوقا بها ويمكن الوصول إليها ومتاحة في حينها، وتحليل هذه البيانات. وبينما يشرع العالم في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز قاعدة الأدلة من أجل رصد التقدم المحرز ومساءلة الحكومات وتعزيز التنمية المستدامة.

ويتناول التقرير الثاني للأمين العام رصد البرامج السكانية، مع التركيز على إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2015/4) ويسلط الضوء على تجارب الدول الأعضاء في معالجة القضايا السكانية الأساسية لتحديد وتنفيذ رؤية التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ويركز التقرير بشكل خاص على تنقل السكان وتحضرهم؛ والفرصة المحددة زمنياً للتمكن من جني الفوائد الديمغرافية؛ والأهمية المحورية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية من أجل التنمية المستدامة؛ وإمكانية جني العوائد المتعلقة بالبيانات السكانية.

ويتناول التقرير الثالث للأمين العام تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2015/5). فعلى الرغم من الزيادة المتواضعة في المساعدة المقدمة من الجهات المانحة، مستويات التمويل الراهنة أقل من المبالغ اللازمة للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وفي سياق رسم المجتمع الدولي لمسار من أجل حقبة ما بعد عام ٢٠١٥، تكتسي الديناميات السكانية والصحة الإنجابية أهمية محورية في التنمية المستدامة ويجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر. ويشير الأمين العام في التقرير إلى أن نجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيتطلب مزيداً من الجهود الرامية إلى حشد الموارد المالية اللازمة لمعالجة العمل غير المنجز للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

واستعرضت اللجنة أيضاً تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ البرامج وسير العمل في ميدان السكان في عام ٢٠١٤: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (E/CN.9/2015/6)، وأحاطت علماً بمشروع برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (E/CN.9/2015/CRP.1). ويغطي تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في ميدان السكان في عام ٢٠١٤ أنشطة شعبة السكان في مجالات تحليل الخصوبة والوفيات، والسياسات السكانية والهجرة الدولية. ويناقش أيضاً عملية إعداد التقديرات والتوقعات السكانية العالمية والأعمال المضطلع بها بشأن الصلات القائمة بين السكان والتنمية. ويغطي التقرير الخدمات الفنية التي تقدمها الشعبة للهيئات الحكومية الدولية، وإعداد وثائق الهيئات التداولية والمنشورات التقنية، وتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء، ونشر النتائج وتنمية القدرات والتعاون التقني. ويتمثل هدف هذا البرنامج الفرعي المتعلق بالسكان في تعزيز قدرة المجتمع الدولي على معالجة القضايا السكانية الحالية والناشئة وإدماج البعد السكاني في خطة التنمية الدولية بفعالية. وتقدم لجنة السكان والتنمية توجيهات حكومية دولية للبرنامج الفرعي.

واستمعت اللجنة إلى كلمة رئيسية حول موضوع ”ديناميات السكان والتنمية المستدامة“ ألقاها تيم دايسون، أستاذ الدراسات السكانية في إدارة التنمية الدولية في كلية الاقتصاد بلندن. واستمعت اللجنة أيضا إلى كلمة رئيسية حول موضوع ”الصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة“ ألقتها سوزانا كافناغي، الأستاذة في الكلية الوطنية للعلوم الإحصائية، في المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات. وأدارت الجلسة لاكشمي بوري، أمينة عامة مساعدة في الأمم المتحدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التي قدمت أيضا ملاحظات استهلاكية حول أهمية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سياق التنمية المستدامة.

وعقدت اللجنة أيضا حلقة نقاش تحاورية بشأن موضوع ”إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة“، أدارتها باميلا فولك، المراسلة المقيمة لدى الأمم المتحدة ومحللة الشؤون الخارجية لدى محطة تلفزيون وإذاعة سي بي إس. وشارك في المناقشة الأعضاء التالية أسماؤهم: لوري هنتر، أستاذة، برنامج علم الاجتماع والبيئة والمجتمع، جامعة كولورادو في بولدر؛ وجيكوب ر. س. مالونغو، أستاذ الديمغرافية، بجامعة زامبيا؛ ومارك مونتهومري، زميل أقدم بمجلس السكان وأستاذ في جامعة ستوني بروك؛ وغيتا سين، أستاذة الصحة العامة بالمعهد الهندي للإدارة، في بنغالور.

واستمعت اللجنة إلى بيان أدلى به نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إسهام قضايا السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥. ولاحظ نائب الرئيسة أن قضايا السكان ذات صلة مباشرة بمناقشات هذا العام في الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وحث الوفود على أن تأخذ في الاعتبار في مداولاتها استنتاجات الجزء المتعلق بالتكامل من أعمال المجلس والمتصل بالعمالة وتوفير العمل اللائق للجميع.

وقررت اللجنة أن يكون موضوع الدورة التاسعة والأربعين، المقرر عقدها في عام ٢٠١٦ هو ”تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥“، وأن يجري في عام ٢٠١٦ البت في موضوع الدورة الخمسين المقرر عقدها في عام ٢٠١٧، للاتساق بشكل أفضل مع موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٧ والمواضيع المنبثقة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستحدد في خريف عام ٢٠١٥.

وقررت اللجنة أيضا استعراض أساليب عملها خلال الدورة التاسعة والأربعين في عام ٢٠١٦، وطلبت إلى الأمانة العامة صياغة مشروع مذكرة بشأن السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تعزيز أثر عمل اللجنة ومساهمتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك لكي تنظر فيها اللجنة.

وأقرت اللجنة مشروع جدول أعمالها المؤقت للدورة التاسعة والأربعين واعتمدت التقرير المتعلق بأعمال دورتها الثامنة والأربعين.

## المحتويات

الصفحة	الفصل
٩	الأول المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو توجيه انتباهه إليها. . . . .
٩	ألف - مشاريع مقررات . . . . .
١١	باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها . . . . .
١٧	الثاني اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية . . . . .
١٩	الثالث مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ . . . . .
٢١	الرابع مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥ . . . . .
٢٢	الخامس تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان . . . . .
٢٣	السادس جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة . . . . .
٢٤	السابع اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين . . . . .
٢٥	الثامن تنظيم الدورة . . . . .
٢٥	ألف - افتتاح الدورة ومدتها . . . . .
٢٥	باء - الحضور . . . . .
٢٥	جيم - انتخاب أعضاء المكتب . . . . .
٢٦	دال - تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين . . . . .
٢٦	هاء - جدول الأعمال . . . . .
٢٧	واو - الوثائق . . . . .

## الفصل الأول

### المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو توجيه انتباهه إليها

#### ألف - مشاريع مقررات

- ١ - توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشاريع المقررات التالية:  
تقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين\*

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- (أ) يحيط علماً بتقرير لجنة السكان والتنمية عن دورتها الثامنة والأربعين<sup>(١)</sup>؛  
(ب) يوافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة بصيغته الواردة أدناه.

#### جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب<sup>(٢)</sup>.  
٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

#### الوثائق

- جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة  
مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال الدورة  
تقرير مكتب لجنة السكان والتنمية عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين  
٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

\* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السابع.

- (١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٥، الملحق رقم ٥ (E/2014/25).  
(٢) وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٥/٢١٣، عقدت اللجنة بعد اختتام دورتها الثامنة والأربعين مباشرة الجلسة الأولى من دورتها التاسعة والأربعين لغرض واحد هو انتخاب الرئيس الجديد وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين، وذلك وفقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس.

## الوثائق

- تقرير الأمين العام عن تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥
- تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية من أجل المساعدة في مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
- ٤ - مناقشة عامة حول الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: "تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".
- ٥ - مناقشة عامة حول إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٦ وهو "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج".
- ٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.

## الوثائق

- تقرير الأمين العام عن الاتجاهات الديمغرافية في العالم
- تقرير الأمين العام عن تنفيذ البرامج وسير العمل في مجال السكان في عام ٢٠١٥: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- مذكرة من الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: البرنامج الفرعي ٥، السكان، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
- ٧ - استعراض سير أعمال اللجنة وأساليب عملها.

## الوثائق

- مذكرة من الأمانة العامة بشأن أساليب عمل لجنة السكان والتنمية
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة.

## الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة

٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين.

### تنظيم وأساليب عمل لجنة السكان والتنمية في المستقبل

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ يحيط علماً بمقررٍ لجنة السكان والتنمية ٢/٢٠٠٤ و ٢/٢٠٠٥ وقرارها ١/٢٠٠٦ بشأن أساليب عمل اللجنة، وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المعنون "استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، الذي دعت فيه الجمعية، في جملة أمور، إلى المواءمة والتنسيق بين خطط اللجان الفنية وبرامج عملها، يقرر ما يلي:

(أ) أن تستعرض لجنة السكان والتنمية، في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١٦، سير أساليب عملها، من أجل تعزيز أثر عمل اللجنة بقدر أكبر ومساهمتها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) يطلب إلى الأمانة العامة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بإعداد مذكرة عن سبل ووسائل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، لتنظر فيها اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين.

### باء - المسائل التي يوجه انتباه المجلس إليها

٢ - يُوجه انتباه المجلس إلى المقررات التالية التي اتخذتها اللجنة، بالإضافة إلى موجز الرئيسة للمناقشات المتعلقة بالوثيقة الختامية المقترحة:

المقرر ١٠١/٢٠١٥

الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

إن لجنة السكان والتنمية المستدامة، إذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣/٢٠١٥ بشأن موضوعي دورتي المجلس في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وبخاصة موضوع دورته لعام ٢٠١٦ "تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج"، تقرر:

(أ) أن يكون موضوع "تعزيز الأسس الديمغرافية التي تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" هو الموضوع الخاص لدورتها التاسعة والأربعين التي تُعقد في عام ٢٠١٦؛

(ب) أن ترجى البت في الموضوع الخاص لدورتها الخمسين التي تُعقد في عام ٢٠١٧ إلى حين انعقاد دورتها التاسعة والأربعين، في انتظار أن يحدد المجلس موضوعه السنوي لعام ٢٠١٧.

المقرر ١٠٢/٢٠١٥

الوثائق التي نظرت فيها لجنة السكان والتنمية خلال دورتها الثامنة والأربعين\*\*

تخطط لجنة السكان والتنمية علما بالوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ البرامج وسير العمل في ميدان السكان في عام ٢٠١٤: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية"،<sup>(٣)</sup>؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع برنامج عمل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.<sup>(٤)</sup>

موجز الرئيسة للمناقشات المتعلقة بالوثيقة الختامية المقترحة بشأن إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

أجرى أعضاء الوفود الذين حضروا الدورة الثامنة والأربعين للجنة السكان والتنمية مفاوضات مستفيضة بشأن طائفة كبيرة من المسائل ذات الصلة بموضوع اللجنة الخاص، وهو إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأجريت المفاوضات على أساس مشروع القرار الذي أصدرته الرئيسة في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥. وبدأت المفاوضات المتعلقة بالوثيقة يوم الثلاثاء ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، واختتمت يوم الجمعة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي صادف اليوم الأخير للدورة. ومن أجل تعزيز التوافق في الآراء، قدم الميسر طوال المناقشات نصوصا توافقية متعاقبة شكلت أساس المزيد من المفاوضات. وقد أجريت المفاوضات بشفافية تامة وأتاح توقيتها وشكلها المجال لجميع الوفود المهتمة للمشاركة. وأبلغت الوفود بأن الرئيسة ستقدم نصا من إعدادها للاتفاق عليه في حال تعذر التوصل إلى نتيجة عن طريق التفاوض. ولم تسفر المفاوضات عن مجالات اتفاق واسعة للغاية فحسب، وإنما كشفت أيضا عن أوجه

\*\* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

(٣) E/CN.9/2015/6.

(٤) E/CN.9/2015/CRP.1.

تباين مستمرة بشأن عدد صغير من المسائل الخلافية الصغيرة، على النحو المبين أدناه. ونتيجة لذلك، قدمت الرئيسة نصاً توفيقياً كان الغرض منه سد الثغرات المتبقية. ونظراً لبيان صادر عن إحدى المجموعات الإقليمية يفيد بأن هذا النص غير مقبول، سُحب نص الرئيسة تبعاً لذلك. وقررت اللجنة بعدئذٍ أن تقدم الرئيسة موجزاً للمناقشة المتعلقة بمشروع القرار لإدراجه في تقرير اللجنة الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الدورة القادمة، سيتيح النظر في أساليب العمل فرصة لبحث السبل الكفيلة بتجنب تكرار حالات الجمود هذه من أجل تحسين كفاءة عمل اللجنة.

وخلال المناقشات، جرى التوصل إلى اتفاق واسع النطاق مفاده أن تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ضروري للعمل الذي لم ينته بعد في ما يتعلق بإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يكتسي أهمية أساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تتمحور حول الناس والكوكب. وتبادلت الوفود وجهات نظر عديدة متماثلة للغاية بشأن مسائل تتعلق بالسكان والتنمية المستدامة وتوصلت إلى اتفاق كامل بشأن مجالات عديدة ذات أولوية تعزيراً لبرنامج العمل. واعترّف على نطاق واسع بأن الشعوب هي محور التنمية المستدامة وبأن ملايين الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، قد تخلّفوا عن الركب في العمل غير المنجز المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وبأن الرؤية المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكمن في السعي نحو تحقيق عالم يتسم بالعدالة والإنصاف والشمول. وبالإضافة إلى ذلك، شددت بلدان عديدة على أهمية احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الإنسان للنساء والفتيات، التي تعتبر أساسية لاستدامة رفاه الفرد، والنمو الاقتصادي الشامل، والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالمثل، شدد العديد من البلدان على أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن تحقيقهما دون تعزيز وحماية حقوق المرأة في التمتع بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حقوقها الإنجابية، وأن التنمية المستدامة وأهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا يمكن تحقيقها بالكامل دون مشاركة جميع النساء والفتيات بوصفهن عناصر وقوى دافعة للتغيير.

وأثناء المفاوضات، أشارت وفود عديدة إلى المجموعة الحالية من الإعلانات التي وفرت المعلومات الأساسية الضرورية وإطار العمل اللازم لاتخاذ القرارات بشأن المسألة المواضيعية الحالية. وتشمل هذه الإعلانات: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتزامات الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة،

واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكذلك نتائج الاجتماعات الرفيعة المستوى والمؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما فيها إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان ومنهاج عمل بيجين واستعراض الخمس سنوات لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وبرنامج العمل العالمي للشباب، والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم، وخطة عمل مدريد الدولية للشيوخوخة، ٢٠٠٢، والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها، وكذلك الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، والوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: "سبل المضي قدما: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده"، والإعلان المتعلق بالحوار الرفيع المستوى المعني بالمهجرة الدولية والتنمية لعام ٢٠١٣. غير أن أحد مجالات الخلاف تمثل في الإشارة إلى نتائج المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وأثناء الإجراءات، أقرت الوفود بأن الاتجاهات الديمغرافية تطرح تحديات، وكذلك تتيح فرصا من أجل تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتواجه البلدان التي تعاني من استمرار النمو السكاني السريع عبئا إضافيا عند محاولة الحد من الفقر، وتقديم الخدمات الأساسية، وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. والعديد من تلك البلدان من بين أفقر البلدان في العالم التي ستجد مشقة، في أي حال من الأحوال، في تنفيذ خطة التنمية الجديدة. وفي الوقت نفسه، يشكل الشباب في جميع البلدان موردا رئيسيا من موارد التنمية وحافزا محتملا على التغير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والابتكار التكنولوجي. ومن الضروري زيادة الاستثمارات في الشباب من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة، وكذلك إتاحة الفرص لهم للمشاركة في جميع مستويات صنع القرار من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، أسفر انخفاض معدلات الخصوبة عن تحولات في الهيكل العمري للسكان، مما أدى إلى حالة جعلت نسبة أكبر من السكان مؤقتا في الأعمار الرئيسية التي

تؤهلهم للعمل. وفي إطار البيئة الاقتصادية المناسبة، يمكن لهذا العائد الديمغرافي أن يزيد بشكل مؤقت نصيب الفرد من معدل النمو الاقتصادي.

واعترفت وفود أيضا بأن التحديات الديمغرافية لا تتعلق فقط بالزيادة في السكان. فالبلدان التي حققت الاستقرار السكاني، أو التي تعاني في بعض الحالات من انخفاض السكان، تواجه بشكل متزايد مشكلة تلبية احتياجات المسنين ومعالجة شواغلهم. وأشار إلى أن الزيادة في عدد المسنين ستكون أكبر وأسرع وتيرة في بلدان العالم النامي في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، تشكل الأمراض غير المعدية حصة متزايدة من إجمالي عبء الأمراض. والعبء العالمي والتهديد الذي تشكله الأمراض غير المعدية يقوضان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، مما يهدد التنمية. واتفقت الوفود على أهمية الاستمرار في توسيع نطاق الجهود المبذولة في مكافحة الأمراض المعدية، ولا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأشارت أيضا إلى تلك الأهمية.

وباتت مسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مرة أخرى من المسائل الأكثر إثارة للجدل في لجنة السكان والتنمية، على الرغم من الاعتراف بشكل عام بأهمية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية، وكذلك التمتع بالحقوق الإنجابية. وبالنسبة لعدد من البلدان، تعد الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أمرا أساسيا لتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما أنه ضرورية للإعمال التام لجميع حقوق الإنسان، وكذلك لإنهاء التمييز وللقضاء على الممارسات الضارة. وتمشيا مع هذا، من المهم أيضا تعزيز التثقيف الجنسي الشامل. غير أن بلدانا أخرى لا تعتبر الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مفهوما متفقا عليه دوليا. وشددت على أنها لن تقبل قرارا يتعارض مع قوانينها الوطنية، وأعدت التأكيد على أهمية إدراج إشارات إلى السيادة الوطنية. وشددت أيضا على ضرورة النظر في التثقيف الجنسي وما يتصل به من مسائل في إطار السياق الوطني، بما في ذلك القيم الثقافية والمعتقدات الدينية.

ولا تزال المسائل المتعلقة بمفهوم الأسرة ودور الأسر مجالا آخر من مجالات الخلاف. وجرى على نطاق واسع تأييد ضرورة وضع حد لزواج الأطفال والزواج القسري. ولكن بعض الوفود أعربت عن القلق إزاء عدم وجود تعريف متفق عليه للزواج المبكر. وأشار آخرون إلى قرارات متفق عليها بالفعل تشير بوضوح إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

وناقشت اللجنة أيضا أهمية تعزيز السياسات الرامية إلى جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وميسورة التكلفة وأمنة ومتاحة وقادرة على التكيف ومستدامة،

ودعت إلى التخطيط الاستباقي القائم على المشاركة من أجل تسخير الفوائد المحتملة للكثافة السكانية المرتفعة في المناطق الحضرية، ولا سيما من خلال دعم إنشاء الهياكل الأساسية وتعزيز الابتكار، واستخدام المزيد من تكنولوجيات كفاءة الطاقة في النقل والإسكان.

وطُرحت أيضا أهمية وتعقد العلاقة بين مسائل الهجرة والتنمية والسكان. وأقرت الحاجة إلى معالجة التحديات والفرص المتصلة بالهجرة عن طريق التعاون والحوار على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو الثنائي، ومن خلال اعتماد نهج شامل ومتوازن يعترف بالأدوار والمسؤوليات الخاصة ببلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد في مجال تعزيز حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم، وتجنب النهج التي قد تؤدي إلى تفاقم ضعفهم.

وأقيمت صلة واضحة بين مستويات السكان والتنمية وأنماط الاستهلاك. وكان هناك اتفاق واسع النطاق في اللجنة على أن الحد من الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وإزالتها وتعزيز سياسات مناسبة، بما في ذلك السياسات المتصلة بالسكان التي تحترم حقوق الإنسان، أمر ضروري من أجل تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها.

وأكد العديد من البلدان على أن قضايا السكان والتنمية مترابطة مع التنمية المستدامة على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، مما يتطلب اتباع نهج دولي ومتعدد الجهات المعنية. وشددت أيضا على أهمية إدماج الديناميات السكانية في التخطيط الإنمائي، وسلّمت بالحاجة إلى تعزيز النظم الإحصائية من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بصورة أفضل، والإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذه، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.

واعترفت الوفود بأن تنفيذ برنامج العمل يتطلب حشد الموارد الجديدة والإضافية على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك حشد موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية من جميع آليات التمويل المتاحة، بما فيها المصادر المتعددة الأطراف والثنائية والخاصة، وبأنه لا ينتظر من الحكومات أن تحقق غايات وأهداف برنامج العمل بمفردها.

وأعربت الوفود أيضا عن دعمها لجهود صندوق الأمم المتحدة للسكان الرامية إلى مواصلة مساعدة البلدان على تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وللأمين العام مواصلة عمله الفني بشأن القضايا السكانية، بما في ذلك أوجه التفاعل بين الديناميات السكانية وأوجه عدم المساواة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

## الفصل الثاني

### اتخاذ إجراءات مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٣ - أجرت اللجنة، في جلستها الثانية والثالثة المعقودتين في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مناقشة عامة بشأن البند ٣ من جدول أعمالها المعنون "اتخاذ إجراءات مواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية". وكان معروضا على اللجنة الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2015/3)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن رصد البرامج السكانية، مع التركيز على إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك إدماجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (E/CN.9/2015/4)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (E/CN.9/2015/5).

٤ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات استهلاكية المدير المساعد لشعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومدير الشعبة التقنية بصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والموظف المسؤول بفرع السكان والتنمية التابع للشعبة التقنية بصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٥ - وفي الجلستين الثانية والثالثة، المعقودتين في ١٣ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلتا الصين وألمانيا، وكذلك المراقبان عن إيطاليا وكامبوديا والمراقب عن منظمة العمل الدولية.

### الكلمات الرئيسية وحلقات النقاش

٦ - في الجلسة الثانية المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيان رئيسي حول موضوع "الديناميات السكانية والتنمية المستدامة"، قدمه تيم دايسون، أستاذ الدراسات السكانية في إدارة التنمية الدولية بكلية الاقتصاد في لندن. وأدار العرض الرئيسي والمناقشة التي تلتها رئيسة الدورة الثامنة والأربعين للجنة، بينديكت فرانكي. وقدم السيد دايسون استعراضا عاما للتحوّل الديمغرافي، وناقش النتائج المترتبة على التنمية فيما يتعلق بالنمو الحضري والبيئة وتغير المناخ والاقتصاد والزواج والعلاقات بين الجنسين، مستشهدا بأدلة مستقاة من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي أعقاب العرض، أجرت اللجنة مناقشة تحاورية شارك فيها ممثلو أوغندا وليبيريا واليابان، وكذلك المراقب عن كوبا.

٧ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى بيان رئيسي حول موضوع "الصحة الإنجابية والجنسانية والتنمية المستدامة" أدلت به سوزانا كافناغي، الاستاذة بكلية العلوم الإحصائية الوطنية، بالمعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاءات. وأدارت الجلسة لاكشمي بوري، الأمينة العامة المساعدة في الأمم المتحدة ونائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أدلت أيضاً بملاحظات استهلالية بشأن أهمية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في سياق التنمية المستدامة. ودعت السيدة كافناغي إلى مواصلة جدول أعمال المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وأكدت أنه ينبغي ألا يؤول إلى المجموعة الفرعية من المواضيع التي ستدرج في أهداف وغايات التنمية المستدامة. وشددت على حاجة المجتمع الدولي إلى الاستثمار في ثورة البيانات، ولا سيما في ضوء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشارك ممثلو البرازيل وتشاد وزامبيا ونيجيريا والمراقب عن كوبا في المناقشة التحويرية التي أعقبت العرض الرئيسي.

٨ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، عقدت اللجنة حلقة نقاش تحويرية عن موضوع "إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة" أدارتها بامبلا فولك، المراسلة المقيمة لدى الأمم المتحدة ومحللة الشؤون الخارجية لدى شبكة سي بي إس للتلفزيون والإذاعة. وشارك أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم في المناقشة: لوري هنتر، أستاذة علم الاجتماع وبرنامج البيئة والمجتمع بجامعة كولورادو في بولدر؛ وجيكوب ر. س. مالونغو، أستاذ الديمغرافية بجامعة زامبيا؛ ومارك مونتغومري، زميل أقدم بمجلس السكان، وأستاذ بجامعة ستوني بروك؛ وغيتا سين، أستاذة الصحة العامة بالمعهد الهندي للإدارة في بنغالور. وشرع أعضاء الفريق في مناقشة تحويرية شارك فيها ممثلو أوغندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمراقبون عن السنغال وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجامايكا.

### الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

#### الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

- ٩ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل، مشروع مقرر بعنوان "الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧" (E/CN.9/2015/L.4) مقدّم من الرئيسة استناداً إلى مشاورات غير رسمية.
- ١٠ - وفي الجلسة التاسعة أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢٠١٥/١٠١).

## الفصل الثالث

### مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١١ - أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٤ من جدول أعمالها بشأن "الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥" في جلساتها من الثالثة إلى الثامنة، المعقودة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وكان معروضا عليها عدد من البيانات المقدمة من منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.9/2015/NGO/1-20).

١٢ - واستمعت اللجنة في جلستها الثالثة، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وإكوادور (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وماليزيا، ومصر، وبلجيكا، والصين، ومنغوليا، والمكسيك، والبرازيل، وهولندا، والدانمرك، وأوروغواي، والمراقبون عن كل من النيجر (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، ولاتفيا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والبحرين (باسم مجموعة الدول العربية)، وناورو (باسم ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) وساموا وجزر سليمان، وسوازيلند، وتونس، وبوروندي، وهندوراس، وغانا، والسويد، وإندونيسيا، وميانمار، وفنلندا، وموزامبيق.

١٣ - واستمعت اللجنة في جلستها الرابعة، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو بنغلاديش، والولايات المتحدة، وسويسرا، والسلفادور، والاتحاد الروسي، والمراقبون عن كل من سري لانكا، وجنوب أفريقيا، وإسرائيل، وكوبا، وأوكرانيا، وفرنسا، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، ومالطة، وبنما، والهند.

١٤ - واستمعت اللجنة في جلستها الخامسة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو نيجيريا، وأوغندا، وباكستان، وألمانيا، والمراقبون عن كل من باراغواي، والنيجر، وأرمينيا، وكندا، وسيراليون، وأستراليا، والفلبين.

١٥ - واستمعت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو بيرو، والمملكة المتحدة، وصربيا، وجمهورية مولدوفا، والبرتغال، وزامبيا، وتركمانستان، ورومانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وغابون، والنرويج، والمراقبون عن

كل من أيرلندا، وتوغو، وجامايكا، ونيبال، وبوتسوانا، وزمبابوي، وكولومبيا، والسودان، والسنغال، وتونغا، وتايلند، وكينيا، وتركيا، وملديف، ولبنان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأرجنتين، ورواندا.

١٦ - واستمعت اللجنة في جلستها السابعة، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو اليابان، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وبنن، وتشاد، ومدغشقر، وجمهورية ترازيا المتحدة، والمراقبون عن كل من المغرب، والأردن، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبابوا غينيا الجديدة، وغامبيا، وبوركينا فاسو، وفيجي، والكاميرون، وفييت نام، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والجمهورية العربية السورية. وأدلى ببيانات المراقبون عن الكرسي الرسولي، ودولة فلسطين، وممثلو منظمة شركاء في السكان والتنمية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، واللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية.

١٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلا للمنظمتين غير الحكوميتين ذواتي المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التاليتين: صندوق تثقيف مواطني مينيسوتا المهتمين بحماية الحق في الحياة، والاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية.

١٨ - واستمعت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل، إلى بيانات أدلى بها ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: المعهد الكاثوليكي للأسرة وحقوق الإنسان، وجمعية صحة وحقوق الشباب الجنسية والإنجابية، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، والحركة الشعبية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث في مجال المرأة، ومنظمة المعونة الدولية، وبرنامج مساعدة المشاريع الدولية، واللجنة الكاثوليكية الدولية للممرضين وللمساعدين الاجتماعيين في الميدان الطبي، ومنظمة العفو الدولية، ومؤسسة ستيتشونغ راتغرز العالمية للسكان، والرابطة النيوزيلندية لتنظيم الأسرة، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة - منطقة جنوب آسيا، والتحالف العالمي للشباب، والاتحاد الدولي المعني بالشيخوخة ومجموعة أصحاب المصلحة المعنية بالشيخوخة، والتحالف الدولي من أجل صحة المرأة، ومركز أواز لخدمات التنمية، ومنظمة أنصار الشباب، ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالهجرة.

١٩ - وأدلى ببيانات في إطار ممارسة حق الرد ممثلو إسرائيل والجمهورية العربية السورية والبحرين، والوفد المراقب عن دولة فلسطين.

## الفصل الرابع

### مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥

٢٠ - نظرت اللجنة في جلستها السادسة، المعقودة في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥، في البند ٥ من جدول أعمالها المعنون "مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥" واستمعت إلى كلمة نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥، "إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات".

٢١ - وفي الجلسة السادسة أيضا، أدلى ببيانين ممثل المكسيك والمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

## الفصل الخامس

### تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان

٢٢ - عقدت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مناقشة عامة بشأن البند ٦ من جدول أعمالها المعنون "تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان". وكان معروضا على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

(أ) تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ البرامج وسير العمل في ميدان السكان في عام ٢٠١٤: شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (E/CN.9/2015/6)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (E/CN.9/2015/CRP.1).

٢٣ - واستمعت اللجنة في جلستها الثامنة، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل، إلى بيان استهلاكي أدلى به مدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة وألمانيا والصين، وكذلك المراقبان عن إيطاليا وكوبا.

### الإجراء الذي اتخذته اللجنة

#### الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال

٢٥ - في الجلسة التاسعة للجنة، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل، وبناء على اقتراح من الرئيس، أحاطت اللجنة علما بعدد من الوثائق المقدمة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢٠١٥/١٠٢).

## الفصل السادس

### جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة

- ٢٦ - في الجلسة التاسعة للجنة، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان معروضا على اللجنة جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة (E/CN.9/2015/L.2/Rev.1).
- ٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

## الفصل السابع

### اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين

٢٨ - اعتمدت اللجنة في جلستها التاسعة، المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥، مشروع التقرير المتعلق بالدورة الثامنة والأربعين للجنة (E/CN.9/2015/L.3) وأذنت لنائب الرئيسة والمقرر مصباح أنصاري دوغاهيه (جمهورية إيران الإسلامية) بوضع صيغته النهائية، بالتشاور مع الأمانة العامة.

## الفصل الثامن

### تنظيم الدورة

#### ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٢٩ - عقدت لجنة السكان والتنمية دورتها الثامنة والأربعين في مقر الأمم المتحدة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ وفي الفترة من ١٣ إلى ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وعقدت اللجنة ٩ جلسات (الأولى إلى التاسعة).

٣٠ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، افتتحت الدورة برئاسة اللجنة، بينيديكت فرانكيني (بلجيكا)، التي أدلت أيضا ببيان.

٣١ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة (نيابة عن الأمين العام وبصفته الشخصية، على السواء)، والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير شعبة السكان بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

#### باء - الحضور

٣٢ - حضر الدورة ٤٥ دولة عضوا في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن ٨٧ دولة أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعن دولتين من غير الدول الأعضاء، وممثلون عن منظمات وكيانات أخرى تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وترد قائمة الوفود المشاركة في الوثيقة E/CN.9/2015/INF/1.

#### جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٣٣ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلسيتها الأولى والثانية، المعقودتين في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيسة:

بينيديكت فرانكيني (بلجيكا)

نواب الرئيسة:

روبن أرماندو إسكالانتي هاسبون (السلفادور)

مصباح أنصاري دوغاهيه (جمهورية إيران الإسلامية)

ليديا بوبانيا (صربيا)

كريستين كالاموينا (زامبيا)

- ٣٤ - وعيّنت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ١٣ نيسان/أبريل، نائب الرئيسة مصباح أنصاري دوغاهيه (جمهورية إيران الإسلامية) مقررا للدورة أيضا.
- ٣٥ - وفي الجلسة نفسها، عيّنت اللجنة نائب الرئيسة، روبن أرماندو إسكالانتي هاسبون (السلفادور)، رئيساً للمشاورات غير الرسمية.

#### دال - تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين

- ٣٦ - في الجلسة الثانية، عرض الرئيس تقرير مكتب اللجنة عن اجتماعاته المعقودة بين الدورتين (E/CN.9/2015/2).
- ٣٧ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علماً بتقرير المكتب.

#### هاء - جدول الأعمال

- ٣٨ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الأعمال المؤقت (E/CN.9/2015/1)، وفيما يلي نصه:
- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
  - ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
  - ٣ - اتخاذ إجراءات لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.
  - ٤ - مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: بلوغ المستقبل الذي نريده - إدماج قضايا السكان في التنمية المستدامة، بما في ذلك في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.
  - ٥ - مناقشة عامة بشأن إسهام مسائل السكان والتنمية في موضوع الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥.
  - ٦ - تنفيذ البرامج وبرنامج العمل المقبل للأمانة العامة في مجال السكان.
  - ٧ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة.
  - ٨ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين.

٣٩ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة تنظيم أعمال الدورة (E/CN.9/2015/L.1).

## واو - الوثائق

٤٠ - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين متاحة على الموقع الشبكي لشعبة السكان (www.un.org/en/development/desa/population/commission/sessions/2015/index.shtml).

